

## ٢ - في الحديث المحمدي

الاستاذ محمود أبو رية

تفسير الصحابة في قبول الأخبار :

كان الخلفاء الراشدون وكبار الصحابة وأهل الفتيا منهم يتقون - كما علمت - كثرة الحديث عن النبي (ص) بل كانوا يرغبون عن رواية أحاديثه ، إذ كانوا يعلمون أن النبي (ص) قد نهى عن كتابة حديثه وأنهم لا يستطيعون أن يؤدروا كل ما سمعوه عن النبي على وجهه الصحيح ، لأن الكتابة لا يمكن أن تضبط كل ما تسمع ، ولا تستطيع أن تحافظ على ما يبق منه فيها على أصله ، - مهما تحرى الإنسان الضبط - وأنهم إذا حدثوا بما سمعوا على وجهه ، وكانت الكتابة قد أمسكته وحافظت عليه كما هو ، لم يأمنوا من يسمع منهم أن يغير فيما سمعوا بالزيادة أو النقص ، أو التلطي أو التبديل أو التحريف ، إما لعدم ضبط الكتابة أو لسوء الفهم أو لتغير ذلك ، وهم بما حملوا من أصول الدين وفروعه كاملاً عن رسول الله ما كانوا ليرضوا بما رضى به بعضهم ومن جاء بعدهم من التابعين وتابعيهم من (رواية الحديث بالمعنى) لأنهم كانوا يعلمون أن تغيير اللفظ قد يغير المعنى ، وأحاديث الرسول ليست كأحاديث غيره ، وإنما هي أحكام أو بيان للأحكام - والحكم - وبخاصة في الحلال والحرام إنما يكون بنص قاطع وخبر متوارد قد جاء على حقيقته بلفظه ومعناه.

وقد بلغ من تخرجهم في رواية الحديث أنهم كانوا يتشددون في قبول الرواية من إخوانهم في الصحبة مهما بلغت درجاتهم ، ويمتاطون في ذلك أشد الاحتياط ، حتى كان أبو بكر لا يقبل من أحد حديثاً إلا بشهادة على أنه قد سمعه من الرسول (ص) وقد وضع بعمله هذا - أول شروط علم الرواية - وهو شرط الاستناد الصحيح ، قال الذهبي في ترجمته « إنه أول من احتاط في قبول الأخبار »

روى ابن شهاب عن قبيصة أن الجدة جادت أبا بكر لتلمس

أن تورث فقال : ما أجد لك في كتاب الله شيئاً ، وما علمت أن رسول الله ذكر لك شيئاً ؛ ثم سأل الناس . فقام المفيرة فقال : كان رسول الله يعطيها السدس . فقال : هل ممك أحد ا فشهد محمد بن مسلمة يمثل ذلك فأنفذه لها أبو بكر . هذا هو عمل أبي بكر ، أما عمر فقد كان أشد من ذلك احتياطاً وتيقناً

قال ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث « وكان عمر شديداً على من أكثر الرواية أو أتى بخبر في الحكم لا شاهد له عليه ، وكان يأمرهم بأن يقلوا الرواية يريد بذلك أن لا يتسع الناس فيها ويدخلها الشوب ويقع التديس والتكذب في المناقش والقاجر والأعرابي » (١)

وقال الذهبي في طبقات الحفاظ في ترجمته :

وهو الذي سن للمحدثين التثبت في النقل وربما كان يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب

وروى البخاري عن أبي سعيد الخدري قال : كنت في مجلس من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور ا فقال استأذنت على عمر ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ا قال (عمر) ما ممك ؟ قلت استأذنت ثلاثاً فلم يؤذن لي فرجعت ا وقال رسول الله « إذا استأذن أحدكم ثلاثاً فلم يؤذن له فليرجع . فقال : والله اتقيمن عليه بينة - زاد مسلم - وإلا أرجمك - وفي رواية ثالثة فوالله لأوجمن ظهرك وبطلك أو لبأبني بمن يشهد لك على هذا ا أممكم أحد سمعه من النبي ؟ فقال أبي ابن كعب والله لا يقوم ممك إلا أسفر القوم . فقمت معه فأخبرت عمر أن النبي قال ذلك ، فانظر كيف تشدد عمر في أمر ليس فيه حلال ولا حرام ، وقدر ماذا يكون الأمر لو كان الحديث في حلال أو في حرام ا أو في أي شيء من أصول الدين أو فروعه

وقد استند إلى هذه القضية من يقولون : إن عمر كان لا يقبل خبر الواحد ، واستدل بها من قال : إن خبر المدل بمفرده لا يقبل حتى ينضم إليه غيره - كما في الشهادة

(١) ص ٤٨ وقد وقع ما خفيه عمر بعد أن اتسع الناس في الرواية فقد دخلها الشوب ووقع فيها التديس والتكذب - ولا حول ولا قوة إلا بالله